اللجنة الدولية للحقوقيين icj

محكمة الجامعة العربية لحقوق الإنسان لن تحقق العدالة لضحايا الانتهاكات

اعتبرت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم أن تبني جامعة الدول العربية لنظام المحكمة العربية لحقوق الإنسان يشكل خطوة فارغة المضمون لن تفعل شيئاً لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد تبنى المجلس الوزاري للجامعة النظام في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتطالب اللجنة الدولية للحقوقيين الدول الأطراف في جامعة الدول العربية أن يرفضوا هذا النظام الناقص وعدم تبنيه.

يحصر النظام إمكانية الولوج إلى المحكمة على الدول بدل من الضحايا الفعليين للإنتهاكات معتمداً بالتالي على الدول لرفع دعاوى ضد دول أخرى. وكما أظهرت ذلك تجارب هيئات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، فإنه من غير المحتمل أن تحصل شكاوى دول ضد دول أخرى، فغالباً ما تكون الاعتبارات السياسات غير محفزة للدول للدفاع عن ضحايا الدول الأخرى.

وبموجب النظام المعتمد، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً أن تقدم دعاوى إلى المحكمة، لكن هذا لا يتم إلا بموافقة الدول مسبقاً، وأن تكون المنظمات معتمدة بشكل قانوني لدى الدولة المعنية.

كما تم شطب فقرة من المادة ١٩ كانت تعطي إلى لجنة حقوق الإنسان العربية صلاحية إحالة قضايا على المحكمة العربية من مشروع النظام الأساسي الذي أقره المجلس الوزاري.

وصرح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الآوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين "أن اللجنة الدولية للحقوقيين لا تعتبر أن هذا النظام يؤسس لمحكمة حقوق إنسان حقيقية وفعلية. إنه إبتعاد صارخ عن كل محاكم حقوق الإنسان المنشأة في المناطق الأخرى من العالم: إفريقيا، الأمريكيتين وأوروبا. وبالفعل، فإن النظام المعتمد يقوض الهدف الرئيس من إنشاء محكمة حقوق إنسان، وهو إعطاء اؤلئك الذين انتهكت حقوقهم في دول الجامعة الحق في الوصول بشكل مباشر إلى آلية انتصاف قضائي فعالة."

لقد عبرت اللجنة الدولية للحقوقيين عن موقفها من أن العديد من مقتضيات النظام، بما في ذلك تلك المتعلقة باستقلال المحكمة وقضاتها، واختصاص المحكمة، وقبول الدعاوى، كلها لا تتلاءم مع المعايير والممارسات الدولية.

ومنذ بداية مسار صياغة النظام الأساسي حثت اللجنة الدولية للحقوقيين، بشكل متكرر، كل من الأمانة العامة للجامعة الجول العربية والدول الأطراف على ضمان ان يكون مسار الصياغة تشاركياً وشفافاً وأن يكون النظام الأساسي متوافقاً بالكامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية.

وفي الواقع، كان مسار صياغة النظام الأساسي غامضاً بالمطلق بحيث لم يتم الإعلان لا عن هوية أعضاء لجنة الخبراء الذين صاغوا هذا النظام ولا عن أساليب عمل هذه اللجنة. كما لم يتم الإعلان عن المشاريع المختلفة للنظام ولا إخضاعها لأي تشاور ذي معنى مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الشركاء.

هذا وقد راسلت ١٧ منظمة وطنية ودولية لحقوق الإنسان وزراء الخارجية للدول الأعضاء لجامعة الجول العربية تحثهم على تأخير البت في تبني النظام الأساسي.

وكان وفد من اللجنة الجولية للحقوقيين وعدد من المنظمات الوطنية والدولية قد زار القاهرة من ٣١ أغسطس/آب إلى ٥ سبتمبر/أيلول بهدف اللقاء مع ممثلي الدول والممثليين الرسميين لجامعة الدول العربية. ولم يتم الرد على طلبات اللقاء مع أمين عام جامعة الدول العربية وغيره من المسؤولين الساميين في هذه الجامعة.

واختتم بنعربية تصريحه بالقول انه "حتى أخر دقيقة في هذا المسار، رفضت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني أو اعتبار أي من التوصيات التي طرحوها في أفق تعديل النظام الأساسي."

للاتصال:
سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين،
ت:+١٤ ٢٢ ٩٧٩ ٨٣ ٧١،
بريد إلكتروني: said.benarbia@icj.org